



2026-03-31

## The Impact of Earnings Volatility on Debt Financing: A Study on a Sample of Iraqi Banks

Ali Ayyd Al Jbori

*Faculty of Archaeology, University of Kufa, Iraq, Najaf, alia.hadi@uokufa.edu.iq*


Alaa abdlzahra Obaid

*University Kufa Presidency, Internal Audit and Control Department, Iraq, Najaf*

Mohammed Sadeq Jappar

*University Kufa Presidency, Internal Audit and Control Department, Iraq, Najaf*

Follow this and additional works at: <https://muthjaes.researchcommons.org/mjaes>

 Part of the [Accounting Commons](#), [Business Administration, Management, and Operations Commons](#), [Finance Commons](#), [Operations and Supply Chain Management Commons](#), and the [Public Administration Commons](#)

### Recommended Citation

Jbori, Ali Ayyd Al; Obaid, Alaa abdlzahra; and Jappar, Mohammed Sadeq (2026) "The Impact of Earnings Volatility on Debt Financing: A Study on a Sample of Iraqi Banks," *Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences*: Vol. 16 : Iss. 1 , Article 6.

Available at:

This Article is brought to you for free and open access by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. It has been accepted for inclusion in Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences by an authorized editor of Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. For more information, please contact [Mjaes@mu.edu.iq](mailto:Mjaes@mu.edu.iq).

# The Impact of Earnings Volatility on Debt Financing: A Study on a Sample of Iraqi Banks

Asst. Prof. Ali Ayyd Al Jbori<sup>1,\*</sup>, Asst. Prof. Alaa abdlzahra Obaid<sup>2</sup>,  
Asst. Dr. Mohammed Sadeq Jappar<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Faculty of Archaeology, University of Kufa, Iraq, Najaf

<sup>2</sup>University Kufa Presidency, Internal Audit and Control Department, Iraq, Najaf

## ABSTRACT

This study aims to analyze the impact of earnings volatility on the debt financing structure of Iraqi banks, using an analytical descriptive approach and financial data from a sample of private Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2017-2024). A multiple linear regression model was applied to examine the relationship, while controlling key variables (liquidity ratio and bank size). The results revealed a statistically significant negative impact of earnings volatility on the reliance on debt financing, where increased volatility led to reduced dependence on debt in the capital structure. The study concludes that capital structure decisions in Iraqi banks are negatively influenced by earnings volatility risks, highlighting the importance of risk management and the necessity of considering environmental instability when formulating financial strategies. Furthermore, the study recommends that regulatory authorities adopt earnings volatility as a key criterion in assessing the financial solvency of banks.

**Keywords:** Earnings Volatility, Financing Structure, Debt Financing, Leverage

---

Received 3 December 2025; Revised 28 March 2026; Accepted 28 March 2026  
Available online 31 March 2026

Corresponding author: Asst. Prof. Ali Ayyd Al Jbori  
E-mail address: [alia.hadi@uokufa.edu.iq](mailto:alia.hadi@uokufa.edu.iq)

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1563>

2572-5386/© 2026 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

## تأثير تقلب الأرباح على التمويل بالديون: دراسة على عينة من المصارف العراقية

م.م على عايد الجبوري<sup>1\*</sup>، م.م علاء عبد الزهرة عبيد<sup>2</sup>، م.م محمد صادق جبار<sup>2</sup>

<sup>1</sup>كلية الآثار، جامعة الكوفة، العراق

<sup>2</sup>رئاسة جامعة الكوفة، قسم التدقيق و الرقابة الداخلية، العراق

### المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات الأرباح على هيكل التمويل بالديون في المصارف العراقية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبيانات مالية لمجموعة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2017-2024). طُبِّق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة مع مراعاة المتغيرات الرقابية (السيولة النقدية وحجم المصرف). وكشفت النتائج عن وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية لتقلبات الأرباح على نسبة الاعتماد على التمويل بالديون، إذ أدت زيادة التقلبات إلى انخفاض الاعتماد على الديون في الهيكل التمويلي. وخلصت الدراسة إلى أن قرارات الهيكل التمويلي في المصارف العراقية تتأثر سلباً بمخاطر تقلب الأرباح، مما يؤكد أهمية إدارة المخاطر وضرورة مراعاة بيئة عدم الاستقرار عند صياغة الاستراتيجيات التمويلية، كما توصي الدراسة الجهات الرقابية باعتماد تقلبات الأرباح كأحد المعايير المهمة في تقييم الملاءة المالية للمصارف.

**الكلمات المفتاحية:** تقلب الأرباح، هيكل التمويل، التمويل بالدين، الرافعة المالية

تم الاستلام في 3 كانون الاول 2025؛ تم المراجعة في 28 اذار 2026؛ تم القبول في 28 اذار 2026  
متاح على الإنترنت 31 اذار 2026

المؤلف المراسل: م.م على عايد الجبوري  
عنوان البريد الإلكتروني: [alia.hadi@uokufa.edu.iq](mailto:alia.hadi@uokufa.edu.iq)

<https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5386.1563>

## 1. المقدمة Introduction

تُعد قرارات التمويل من أبرز القضايا التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية، إذ تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المختلفة بما يضمن استدامة أنشطتها وتقليل المخاطر المرتبطة بها. ويُعتبر هيكل التمويل بالديون أحد أهم المؤشرات التي تعكس قدرة المصرف على إدارة التزاماته المالية، حيث يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، من أبرزها تقلب الأرباح والسيولة النقدية وحجم المصرف. لقد تناولت الأدبيات المالية عدداً من النظريات التي تفسر العلاقة بين الأرباح وهيكل التمويل، من أهمها نظرية التدرجية في التمويل (Pecking Order Theory) التي تفترض أن المؤسسات تفضل التمويل الداخلي أولاً ثم التمويل بالديون وأخيراً التمويل بحقوق الملكية، ونظرية المقايضة (Trade-Off Theory) التي توازن بين مزايا التمويل بالديون (مثل وفورات الضريبة) وتكاليف الإفلاس المحتملة. وتُعد هذه النظريات إطاراً أساسياً لفهم قرارات التمويل في القطاع المصرفي.

ورغم وفرة الدراسات الدولية التي بحثت أثر تقلب الأرباح على هيكل التمويل، إلا أن معظمها ركز على أسواق متقدمة، في حين أن البيئة المصرفية العراقية ما تزال تعاني من تحديات خاصة تتعلق بضعف البنية التحتية المالية، وارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية، وتذبذب مستويات السيولة. وهذا يفتح المجال أمام دراسات تطبيقية تسعى إلى اختبار مدى انطباق تلك النظريات على السياق المحلي. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل تأثير تقلب الأرباح على هيكل التمويل بالديون في المصارف العراقية، من خلال استخدام أدوات إحصائية حديثة واختبارات تشخيصية لضمان موثوقية النتائج. كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية، وتعزيز الجانب العملي عبر تقديم توصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في المصارف والبنك المركزي العراقي، بما يساهم في تطوير السياسات التمويلية وتحسين إدارة المخاطر.

## 2. المنهجية Methodology

### 1.2 مشكلة الدراسة Study problem

تُعد قرارات هيكل التمويل من القرارات المالية الأساسية التي تواجه المؤسسات، إذ يتطلب تحديد المزيج المناسب بين التمويل بالديون والتمويل بالملكية تحقيق توازن بين العائد والمخاطر المالية، لما لذلك من تأثير في الاستقرار المالي وأداء المؤسسة (Brealey et al., 2020:435). وفي هذا السياق، يُعد استقرار الأرباح من العوامل المهمة التي قد تؤثر في قرارات التمويل، إذ يعكس تقلب الأرباح درجة عدم اليقين المرتبطة بالأداء المالي للمؤسسة، وقد يؤثر في قدرة المستثمرين والمقرضين على تقييم المخاطر المرتبطة بها. وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع تقلب الأرباح يرتبط بانخفاض القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وارتفاع مستوى عدم اليقين بشأن الأداء المالي (Dichev & Tang, 2009:160). كما توضح الأدبيات أن مستويات الرافعة المالية وهيكل رأس المال ليست ثابتة بمرور الزمن، بل تتأثر بالظروف الاقتصادية والمالية التي تواجهها المؤسسات، إذ قد تلجأ المؤسسات إلى تعديل مستويات اعتمادها على الديون استجابةً للتغيرات في أدائها المالي ومستوى المخاطر المرتبط به (DeAngelo & Roll, 2015:373). وفي البيئة المصرفية، قد يؤدي تقلب الأرباح إلى التأثير في قرارات التمويل، إذ قد تواجه المصارف ذات الأرباح المتقلبة صعوبات أكبر في الحصول على التمويل الخارجي أو تتحمل تكاليف أعلى للديون مقارنة بالمصارف ذات الأرباح الأكثر استقراراً. وعلى الرغم من تنامي الأدبيات التي تناولت العلاقة بين تقلب الأرباح وقرارات التمويل، إلا أن هذه العلاقة لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة في البيئات المصرفية، ولاسيما في الاقتصادات النامية مثل العراق، حيث تتسم البيئة الاقتصادية بدرجة من عدم الاستقرار، مما قد يعكس على استقرار أرباح المصارف وقدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة. ومن هنا تتضح الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في سياق المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وانطلاقاً مما سبق، يتمثل السؤال البحثي بالآتي:

إلى أي مدى يؤثر تقلب الأرباح في قرارات التمويل بالديون، في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

### 2.2 أهمية الدراسة Importance of study

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها العلاقة بين تقلب الأرباح وقرارات التمويل بالديون في القطاع المصرفي، وهي من الموضوعات المهمة في الأدبيات المالية نظراً لارتباطها بإدارة المخاطر التمويلية وهيكل رأس المال. كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في البيئة المصرفية العراقية التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية التي تحلل العوامل المؤثرة في قرارات التمويل داخل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن الناحية التطبيقية، تسهم نتائج الدراسة في تزويد إدارات المصارف بمؤشرات تساعد في فهم تأثير استقرار الأرباح أو تقلبها في قرارات التمويل، مما يدعم عملية اتخاذ القرار المالي. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تقدم الدراسة دلالات مفيدة للجهات التنظيمية والرقابية بشأن طبيعة المخاطر المرتبطة بتقلب الأرباح وانعكاسها على هيكل التمويل في القطاع المصرفي.

### 3.2 أهداف الدراسة *Study objectives*

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلب الأرباح في مستوى التمويل بالديون في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- اختبار طبيعة العلاقة الارتباطية بين تقلب الأرباح ومستوى الاعتماد على التمويل بالديون في المصارف العراقية محل الدراسة.
- 2- تحليل تأثير تقلب الأرباح على التمويل بالديون باستخدام نموذج قياسي.
- 3- اختبار دور المتغيرات الرقابية (السيولة وحجم المصرف) في تفسير العلاقة بين تقلب الأرباح والتمويل بالديون.

### 4.2 مجتمع وعينة البحث *Research population and sample*

تركز الدراسة في جانبها التطبيقي على القطاع المصرفي، لكونه يُمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية نتيجة تأثيره المباشر في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن مكانته البارزة ضمن القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، سواء من حيث الأهمية وحجم التداول. وقد حُدد مجتمع البحث بجميع المصارف المسجلة في السوق، بينما اقتضت العينة على (10) مصارف، وفق محدد زمني يمتد بين 2017 و2024، وبشرطين رئيسيين: استمرار نشر البيانات المالية وتوافر المعلومات اللازمة لقياس متغيرات البحث. ويوضح الجدول (1) المصارف عينة البحث.

الجدول (1): المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	ت	اسم المصرف	رمز المصرف
1	مصرف الخليج التجاري	BGUC	6	المصرف الاهلي العراقي	BNOI
2	مصرف التنمية الدولي	BIDB	7	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
3	مصرف بغداد	BBOB	8	مصرف عبر العراق	BTRI
4	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	9	مصرف الموصل للتنمية	BMFI
5	مصرف الشرق الاوسط	BIME	10	مصرف الائتمان العراقي	BROI

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية.

### 5.2 فرضية الدراسة *Study hypothesis*

بناءً على المشكلة البحثية وأهداف البحث، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

- 1- تُوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تقلب الأرباح والتمويل بالديون للمصارف العراقية عينة البحث.
- 2- يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقلب الأرباح على التمويل بالديون للمصارف العراقية عينة البحث.

### 6.2 قياس متغيرات البحث *Measurement of Study variables*

تتضمن الدراسة أربع متغيرات، يتمثل المتغير المستقل بتقلب الأرباح والمتغير التابع بهيكل التمويل والتمثل بالتمويل بالديون فيما تمثل السيولة النقدية وحجم المصرف متغيرات رقابية، وسيتم قياس المتغيرات كالآتي:

- 1- تقلب الأرباح: المتغير المستقل

تم قياس تقلب الأرباح باستخدام الانحراف المعياري للأرباح قبل البنود الاستثنائية مقسوماً على إجمالي الأصول، وذلك عبر فترة خمس سنوات متحركة. ويعد هذا المقياس للانحراف المعياري المتحرك للخمسة أعوام من أكثر المقاييس شيوعاً في الأدبيات المحاسبية والمالية لقياس تقلب الأرباح (Ahmed et al, 2020:2947)، (Cho, 2015:103).

- 2- التمويل بالديون: المتغير التابع  
سيتم قياس التمويل بالديون عبر نسبة تمويل الموجودات بالديون، التي تمثل إجمالي المطلوبات مقسوماً على إجمالي الموجودات، لبيان مدى اعتماد المصرف على الديون في تمويل أصوله مقارنة بحقوق الملكية (Adair, 2009:43).
- 3- السيولة النقدية: متغير رقايب  
تم قياس السيولة النقدية باستخدام نسبة النقد إلى إجمالي الودائع، وهي مؤشر شائع في الأدبيات المحاسبية والمالية يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. تم تضمين السيولة كمتغير رقايب لأنها تؤثر على قدرة المصرف على تمويل أنشطته بالديون؛ فالمصارف ذات السيولة المرتفعة أقل حاجة للتمويل الخارجي، مما قد يخفف أثر تقلب الأرباح على هيكل التمويل (Mabandla & Marozva, 2024:7).
- 4- حجم المصرف: متغير رقايب  
يقاس حجم المصرف باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وهو الأسلوب المتبع في الدراسات السابقة. يُدرج حجم المصرف كمتغير رقايب لأنه يؤثر على إمكانية الحصول على التمويل الخارجي وإدارة الديون بكفاءة؛ فالمصارف الكبيرة تواجه صعوبات أقل في التعامل مع عدم التماثل المعلوماتي، وبالتالي قد يكون لتقلب الأرباح تأثير أقل على قرارات التمويل بالديون مقارنة بالمصارف الصغيرة (Ghasemzadeh et al, 2019: 2636).

## 7.2 النموذج القياسي Econometric Model

لاختبار فرضيات الدراسة، تم اعتماد نموذج قياسي يعبر عن العلاقة بين تقلب الأرباح والتمويل بالديون، وذلك باستخدام بيانات (Panel Data) تجمع بين البعد الزمني والمقطعي. ويمكن تمثيل النموذج على النحو الآتي:

$$DF_{it} = B_0 + B_1 EV_{it-1} + B_2 CL_{it-1} + B_3 Size_{it-1} + E_{it}$$

حيث يشير DF<sub>it</sub> إلى التمويل بالديون للمصرف i في السنة t، بينما يمثل EV<sub>it-1</sub> تقلب الأرباح، و CL<sub>it-1</sub> السيولة، و Size<sub>it-1</sub> حجم المصرف، وجميعها بالقيم المتأخرة بسنة واحدة. أما E<sub>it</sub> فيمثل حد الخطأ العشوائي. وقد تم استخدام القيم المتأخرة للمتغيرات المستقلة بهدف تقليل احتمالية التحيز الناتج عن السببية العكسية، وتعزيز القدرة التفسيرية للنموذج.

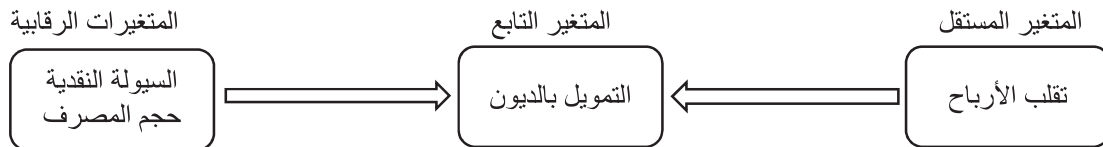
## 8.2 وسائل التحليل الإحصائي Statistical analysis methods

اعتمد البحث في اختبار فرضياته على مجموعة من الوسائل والتقنيات الإحصائية، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS27)، إذ شملت الأدوات المستخدمة ما يأتي:

- 1- اختبار معامل الارتباط (Pearson)، بهدف قياس قوة العلاقة الثنائية بين متغيرات الدراسة.
- 2- تطبيق نموذج الانحدار لغرض تحليل وتفسير علاقات التأثير والارتباط بين المتغيرات، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:
- 3- أ- معامل الارتباط (R): يوضح درجة الترابط بين المتغيرات ويبين قوتها واتجاهها.
- 4- ب- معامل التحديد (R<sup>2</sup>): يبين نسبة التغير في المتغير التابع الناتجة عن تأثير المتغير المستقل.
- 5- ت- إحصائية (F): تُستخدم للحكم على معنوية نماذج الانحدار والتأكد من دلالتها الإحصائية.
- 6- ث- القيمة الاحتمالية (Sig): تمثل معياراً مهماً لقبول الفرضيات البحثية أو رفضها.

## 9.2 نموذج الدراسة Study model

يوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة وكالاتي:



شكل (1): نموذج الدراسة

### 3. الجانب النظري Theoretical side

#### 1.3 مراجعة الأدبيات Literature Review

تهدف هذه الفقرة إلى استعراض بعض من أهم الدراسات السابقة ذات الصلة، وكالاتي:

##### 1- دراسات أجنبية

أظهرت بعض الدراسات، سيما في الأسواق الناشئة، علاقة سلبية واضحة بين تقلب الأرباح والاعتماد على التمويل بالديون. ففي دراسة حديثة على القطاع المصرفي في جنوب إفريقيا، وجد (Mabandla & Marozva, 2024:1) علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تقلب الأرباح والرفع المالي بمختلف مقاييسه، معززين بذلك فرضية نظرية تدرجية التمويل إذ تدفع مخاطر التقلب المصارف لتجنب تكاليف الرفع المالي المرتفعة المحتملة.

هذه النتيجة تتوافق بشكل لافت مع دراسة (Ghasemzadeh et al, 2019: 2632) التي أجريت على مجموعة شركات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM). حيث أكدت نتائجهم بشكل قاطع على وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لتقلب الأرباح على هيكل رأس المال، مُفسرين ذلك بأن ارتفاع تقلب الأرباح يقود إلى تقليل استخدام الدين في الهيكل المالي لتجنب مخاطر الإعسار. الأهم من ذلك، أن هذه الدراسة قدمت طبقة تحليلية أعمق بالكشف عن دور الضائقة المالية كمتغير وسيط يضعف هذه العلاقة السلبية، مما يشير إلى تعقيد العلاقة في ظل ظروف مالية صعبة حيث تصبح تكاليف تعديل الهيكل المالي باهظة.

من جانب آخر، دراسة (De Haan & Poghosyan, 2012:35) في النظام المصرفي الأمريكي كشفت أن حجم البنك يلعب دوراً محورياً في استقرار الأرباح، إذ أن البنوك الأكبر حجماً تمتلك قدرة أعلى على تنويع المخاطر وبالتالي تعاني من تقلبات أقل في أرباحها. هذه النتيجة تثير تساؤلاً مهماً حول مدى انطباق هذا الأمر على المصارف العراقية، التي تتفاوت أحجامها بشكل كبير، وتسلط الضوء على أهمية تضمين حجم البنك كمتغير تحكم (Control Variable) في النموذج القياسي للدراسة الحالية لعزل تأثيره.

##### 2- دراسات إقليمية وعربية

على الصعيد الإقليمي، دعمت دراسة (Khan et al, 2023:2) التي شملت 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا الاتجاه، مشيرة إلى علاقة سلبية بين تقلب الأرباح وهيكل رأس المال في القطاع المصرفي، مما يعزز صلاحية هذه العلاقة في بيئات اقتصادية قد تتشابه مع العراق.

بالمقابل، تظهر الدراسات في البيئة العراقية إشارات متضاربة. فدراسة (Mohammed & Hamid, 2023:92)، وإن لم تتناول تقلب الأرباح مباشرة، إلا أن نتائجها حول وجود علاقة عكسية قوية بين مؤشرات الملاءة (الاستقرار) والتمويل بالمدىونية، توحي بشكل غير مباشر بأن تقلب الأرباح (كعكس للاستقرار) قد يدفع إلى زيادة المدىونية. التضارب المحتمل أعلاه يبرر الحاجة للبحث المباشر. وتأتي أهمية هذه الدراسة من سعيها لفحص هذه العلاقة بشكل صريح. وتدعم هذه الأهمية دراسة عراقية حديثة هي دراسة (Manawar & Mohammed, 2025:948) التي تناولت أثر الهيكل التمويلي على التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية ووجدت علاقة سلبية بينهما.

وأخيراً، دراسة عراقية أخرى (الحسنوي وآخرون, 2021:12) إذ بحثت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتقلب الأرباح، وعلى الرغم من أنها لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيريها، إلا أن فشلها في إثبات هذه العلاقة في البيئة العراقية يعد بحد ذاته نتيجة مهمة. فهو يشير إلى أن العوامل المؤثرة في تقلب الأرباح في العراق قد تكون هيكلية أو نظامية كعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وليست محاسبية كأسلوب التحفظ، مما يعزز أن طبيعة العلاقة بين تقلب الأرباح والهيكل التمويلي في العراق قد تكون فريدة ومختلفة.

### 2.3 تقلب الأرباح (المفهوم والقياس)

#### 1.2.3 مفهوم تقلب الأرباح

يُمثل ربح الشركة أحد المؤشرات المحورية التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ يعكس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية. وفي هذا السياق يبرز مفهوم تقلب الأرباح كمؤشر بالغ الأهمية لقياس جودة الأرباح ومدى مصداقيتها، حيث يشير إلى درجة التغير وعدم الانتظام في الأرباح المُعلنة عبر الفترات المالية المتعاقبة (Marsintauli & Pribadi, 2023:3). ويُعد هذا التذبذب مؤشراً على مستوى المخاطر المالية التي تواجهها الشركة، إذ يرتبط استقرار الأرباح بجودة الأداء المالي، بينما يُنظر إلى الأرباح المتقلبة على أنها ذات جودة منخفضة نظراً لصعوبة استخدامها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية أو تقييم الأداء المالي الحقيقي للشركة (Al-Shar & Dongfang, 2017:22).

ينشأ هذا التقلب من مصدرين رئيسيين: الأول، عوامل خارجية خارجة عن سيطرة الإدارة، كالتقلبات الاقتصادية الكلية (مثل تغيرات أسعار الفائدة والعملات والتضخم) والأزمات غير المتوقعة (كالجائحة كورونا)، وهي ما يُعرف بالتقلب غير المُدار. والثاني، ممارسات وسياسات

تطبيقها الإدارة تؤثر عمداً على انتظامية النتائج المالية، وهو ما يُصنف كالتقلب المُدار ويُعد الأخير مصدر قلق أكبر لمستخدمي التقارير المالية لارتباطه بمخاطر التضليل والمخاطرة الأخلاقية (محمد، 2022:104). وتترتب على ارتفاع حدة هذا التقلب عدة آثار سلبية بالغة الأهمية. فهو يعد مؤشراً على ارتفاع مستوى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة، مما يدفع المستثمرين إلى تجنب استثماراتها بسبب صعوبة التنبؤ بأرباحها المستقبلية وتدني ثقتهم في استدامتها، كما أن التقلب الحاد يعيق قدرة الإدارة على التخطيط الفعال للمستقبل ويزيد من تكلفة تمويل الديون بسبب تشاؤم المقرضين وطلبهم عوائد أعلى لمقابلة المخاطرة المتصورة (بلال & متولي، 2024:102).

تؤثر هذه التقلبات أيضاً على قرارات الهيكلية المالية للشركات؛ فوفقاً لنظرية المقايضة (Trade-Off Theory)، تعتمد الشركات سياسات مالية أكثر تحفظاً عند ارتفاع تقلب الأرباح، لتجنب تكاليف الإفلاس الناتجة عن المخاطر العالية. كما أن الشركات ذات التقلبات العالية في الأرباح غالباً ما تواجه صعوبة في الحصول على القروض بسبب ارتفاع تكلفة رأس المال الناتجة عن عدم اليقين (Ghasemzadeh et al, 2019: 2635).

يُستخلص من ذلك أن تقلب الأرباح يمثل ظاهرة جوهرية تعكس استجابة طبيعية للمتغيرات الاقتصادية في حدودها المقبولة، غير أن استمرار ارتفاعه يعد مؤشراً على ضعف جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مخاطر عدم اليقين، الأمر الذي يحد من موثوقية التنبؤ بالأداء المستقبلي. ومن ثم، فإن تعزيز الاستقرار النسبي للأرباح عبر الإفصاح الشفاف والسياسات المالية المتحفظة يُعد ضرورة لرفع الثقة وتقليل المخاطر.

### 2.2.3 مقياس تقلب الأرباح

تتعدد الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس تقلب الأرباح، ومن أبرزها:

#### 1- الانحراف المعياري للأرباح المعيارية (Standard Deviation of Scaled Earnings):

يُعد هذا المقياس الأكثر شيوعاً في الأدبيات المحاسبية والمالية لقياس التقلب. إذ يتم حساب الانحراف المعياري لسلسلة زمنية من الأرباح، بقسمة قيمة الربح عادةً ما يكون الدخل قبل البنود غير العادية على إجمالي الأصول لمعالجة مشكلة الحجم والمقارنة بين الشركات المختلفة. غالباً ما تُستخدم نافذة زمنية مدتها خمس سنوات أو (3 سنوات كحد أدنى)، أو ثمانية أرباح (ملاحظات ربع سنوية على مدى عامين). يتميز هذا المقياس بقدرته على قياس مدى تشتت الأرباح حول متوسطها، إذ تشير القيمة الأعلى للانحراف المعياري إلى درجة أعلى من التقلب وبالتالي جودة أرباح أقل (Ahmed et al, 2020:2947)، (De Haan & Poghosyan, 2012:35).

#### 2- معامل الاختلاف (Coefficient of Variation):

يعالج هذا المقياس أحد القيود المحتملة للانحراف المعياري، ألا وهو تأثيره بمستوى متوسط الأرباح. إذ يتم حساب معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري للأرباح (المعيارية أو غير المعيارية) على القيمة المطلقة لمتوسط تلك الأرباح (Mean). ينتج عن هذه العملية مقياساً نسبياً (نسبة مئوية) يسمح بمقارنة درجة تقلب الأرباح بين الشركات ذات المستويات المختلفة من الربحية. وتعتمد بعض الدراسات هذا المقياس لالتقاط المخاطر النسبية التي يمثلها التقلب، بغض النظر عن حجم الشركة أو ربحيتها المطلقة (Barnes, 2002:12).

### 3.3 هيكل التمويل (المفهوم والقياس)

#### 1.3.3 مفهوم هيكل التمويل

يُعد هيكل التمويل من أبرز القرارات الاستراتيجية التي تواجه المصارف، لما له من أثر مباشر في تحقيق أهدافها طويلة الأمد، ولاسيما في تعظيم ثروة المساهمين عبر الوصول إلى المزيج التمويلي الأمثل الذي يخفض كلفة رأس المال إلى أدنى حد ممكن (Johnson, 2001:46). ويرتبط مفهوم التمويل عموماً بإدارة الموارد المالية من خلال تداول الأموال، منح الائتمان، واختيار الاستثمارات وتقديم التسهيلات المصرفية (Paramasivan & Subramanian, 2009:1). كما ينظر إليه بوصفه علماً وفناً لإدارة الأموال، إذ يركز على القرارات المتعلقة بالإنفاق والادخار والاستثمار على مستوى الأفراد والمؤسسات (Gitman & Zutter, 2012:4).

في أدبيات الإدارة المالية، ثمة تمييز بين مصطلحي هيكل التمويل وهيكل رأس المال. فالأخير يشير إلى مزيج من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية الذي تستخدمه المصارف لتمويل عملياتها، وهو يمثل التمويل الدائم الذي يستبعد القروض قصيرة الأجل (Chirputkar & Kulkarni, 2014:437). أما هيكل التمويل فيعبر عن مجموعة أوسع من المصادر تشمل القروض قصيرة وطويلة الأجل إلى جانب الأموال المملوكة مثل رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة ومن ثم فإن هيكل التمويل يمثل التشكيلة الكلية للمصادر المالية الظاهرة في جانب المطلوبات وحقوق الملكية في الميزانية العمومية (Keown et al., 2014:394).

أن قرارات هيكل التمويل تمثل وظيفة أساسية للإدارة المالية، إذ تقتضي تحديد مزيج التمويل الملائم الذي يوازن بين العوائد المتوقعة والمخاطر المالية، بحيث يحقق أفضل استخدام للموارد مع تقليل الكلفة الكلية للتمويل (Mackay & Phillips, 2005:1433). وعليه فإن نجاح المصارف في اختيار الهيكل التمويلي المناسب يرتبط بقدرتها على الاستمرار في النمو والمحافظة على قدرتها التنافسية (Sivalingam & Kengatharan, 2018:588).

وينقسم هيكل التمويل في المصارف إلى مصدرين رئيسين: التمويل المقترض، ويشمل القروض قصيرة وطويلة الأجل، والتمويل المملوك الذي يتضمن رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة. أما هيكل رأس المال فيمثل جزءاً من هيكل التمويل ويقتصر على التمويل الدائم المتمثل بالقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية (Paramasivan & Subramanian, 2009:48). وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تحديد هيكل التمويل الأمثل في المصارف يتطلب موازنة دقيقة بين مصادر التمويل المختلفة، مع مراعاة القيود السوقية والتنظيمية والقدرة على تحمل المخاطر، الأمر الذي يجعله أداة محورية في ضمان الاستقرار المالي وتحقيق النمو المستدام (Gole & Sun, 2013:5).

وتعتمد المصارف في إدارة هيكل التمويل على ثلاث سياسات رئيسية تختلف بدرجة المخاطرة والعائد. السياسة المتحفظة تقوم على استخدام مصادر طويلة الأجل لتمويل الموجودات القصيرة، بما يقلل من احتمالية العجز عن الوفاء بالالتزامات، أما السياسة المجازفة فتستند إلى تمويل الأصول طويلة الأجل عبر التزامات قصيرة الأجل، وهو ما يرفع المخاطر لكنه قد يحقق عوائد أعلى إذا نجحت الاستثمارات. في حين تمثل السياسة المثالية حالة التوازن، إذ يتم تمويل الموجودات طويلة الأمد بقروض أو حقوق ملكية طويلة الأجل، وتمويل الموجودات قصيرة الأجل بمصادر قصيرة الأمد، وهو ما يعكس الانسجام بين آجال التمويل والاستخدامات (Mohammed & Hamid, 2023:96).

### 2.3.3 مقاييس التمويل بالديون

تُستخدم مجموعة من المؤشرات المالية لقياس درجة اعتماد المصارف على التمويل الذاتي مقارنة بالتمويل الخارجي، لما لذلك من أثر في تحديد المخاطر المالية ومستوى المرونة التمويلية. وتُعد هذه المؤشرات ذات أهمية من جانبين رئيسين؛ الأول يتعلق بالممولين الذين ينظرون إلى حقوق الملكية باعتبارها تمثل هامش أمان يساهم في ضمان قدرتهم على استرداد التزاماتهم، في حين يرى المساهمون أن تعزيز الاعتماد على رأس المال المملوك يمنحهم حرية التحكم في القرارات دون إشراك الدائنين في الإدارة (الشماخ، 1992:103).

وتُدرج هذه النسب غالباً ضمن ما يُعرف بنسب المديونية أو الرافعة المالية، إذ تهدف إلى قياس مدى لجوء المصارف إلى الديون في تمويل أصولها مقارنة بمساهمة الملاك، فضلاً عن ذلك تكشف عن قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل (McGuigan et al, 2009:59).

ومن أبرز هذه النسب ما يأتي:

1- نسبة تمويل الموجودات بالديون: تُظهر هذه النسبة مستوى الاعتماد على التمويل الخارجي في تكوين الأصول، وتزداد درجة المخاطرة المالية بارتفاعها، ويتم حسابها من خلال طرح حقوق الملكية من إجمالي الموجودات، ثم قسمة الناتج على إجمالي الموجودات (Adair, 2009:43).

2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة العلاقة بين مجموع الالتزامات (قصيرة وطويلة الأجل) ورأس المال المملوك، ويتم حسابها بقسمة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية وضرب الناتج في مئة للحصول على النسبة المئوية (Ross et al, 2004:55).

## 4. الجانب العملي Practical Side

يعتمد الجانب العملي للدراسة على البيانات المالية السنوية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف محل الدراسة والمتاحة عبر الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية. وقد شملت البيانات القوائم المالية، ولاسيما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، والتي استُخدمت في احتساب متغيرات الدراسة المتمثلة في تقلب الأرباح والتمويل بالديون والمتغيرات الرقابية. وبعد جمع البيانات تم تنظيمها ومعالجتها تمهيداً لإدخالها في برنامج SPSS<sup>27</sup> لإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات البحث. وبعد إدخال بيانات في البرنامج الإحصائي (SPSS<sup>27</sup>)، تم إجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية التي شملت الإحصاء الوصفي واختبار الارتباط وتحليل الانحدار، وذلك بهدف اختبار الفرضيات وتحليل طبيعة العلاقة بين تقلب الأرباح والتمويل بالديون في المصارف محل الدراسة.

## 1.4 تحليل فرضيات البحث احصائياً

## 1.1.4 ترميز المتغيرات

بغية إعداد البيانات بشكل مناسب لتحليل الفرضيات، سيتم ترميز المتغيرات تمهيداً لإدخالها في البرامج الإحصائية المعتمدة وكالآتي:

جدول (2): ترميز المتغيرات

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير
1	تقلب الأرباح	مستقل	EV
2	التمويل بالديون	تابع	DF
3	السيولة النقدية	رقابي	CL
4	حجم المصرف	رقابي	Size

المصدر: اعداد الباحث

## 2.1.4 الإحصاء الوصفي

يمكن عرض الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات البحث المستعملة في اختبار الفرضيات من خلال الجدول الآتي:

جدول (3): الإحصاءات الوصفية للبيانات

المتغير	N	Mean	.Std. Dev	Min	Max
EV	80	0.010583	0.006659	0.001701	0.02896
DF	80	0.573629	0.188497	0.164685	0.873188
CL	80	0.545834	0.16892	0.047584	0.973467
Size	80	27.32125	0.536622	26.51547	29.01305

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي SPSS<sup>27</sup>

يوضح الجدول (3) أن حجم العينة للمتغيرات جميعاً بلغت (80) مشاهدة، إذ إن جميع القيم الصالحة (Valid) تساوي (80)، ولم تُسجل أي قيم مفقودة (Missing)، وهذا يشير إلى أن البيانات تخلو من القيم غير المتوفرة أو غير القابلة للاستخدام. كما يوضح الجدول أيضاً الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات، فضلاً عن أدنى وأعلى قيمة لجميع متغيرات البحث.

## 3.1.4 اختبار الفرضيات

## 1. اختبار الفرضية الأولى

(تُوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تقلب الأرباح والتمويل بالديون للمصارف العراقية عينة البحث).

يعد معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) من المؤشرات الإحصائية المستخدمة لقياس مستوى وشدة العلاقة الخطية بين متغيرين كميين. ويبين الجدول (4) مصفوفة الارتباط الثنائي التي توضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك على النحو الآتي:

جدول (4): مصفوفة ارتباط Pearson

المتغيران	Pearson r	Sig. (2-tailed)
EV & DF	-0.259	0.02

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي SPSS<sup>27</sup>

يُبين الجدول (4) قيم معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل والتابع. ويتراوح معامل الارتباط بيرسون بين موجب وسالب واحد، إذ تُشير الإشارة الموجبة الى وجود علاقة طردية، فيما تدل الإشارة السالبة على وجود علاقة عكسية. ويعد الارتباط بين المتغيرين قوياً كلما اقتربت القيم من الواحد الموجب أو السالب، في حين تكون العلاقة ضعيفة كلما اقتربت القيمة من الصفر. ويوضح الجدول (4) ان هُنالك علاقة ارتباط عكسية بين تقلب الأرباح والتمويل بالديون، إذ بلغت  $-0.259$  أي تعادل  $-25.9\%$  وهو ارتباط دال من الناحية الإحصائية إذ بلغت Sig (0.02) وهي أدنى من نسبة الخطأ للعلوم الاجتماعية البالغة (0.05)، وبذلك يتضح ان بيانات العينة وفرت دليلاً على قبول فرضية البحث الأولى لثبوت العلاقة احصائياً.

2. اختبار الفرضية الثانية

(يُوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقلب الارباح على التمويل بالديون للمصارف العراقية عينة البحث).

تم استخدام نموذج انحدار خطي مع القيم المتأخرة (LAG-1)، وتم إجراء اختبارات التشخيص التالية:

1- Multicollinearity: باستخدام VIF، ولم تظهر مؤشرات خطيرة.

2- Heteroscedasticity: باستخدام Breusch-Pagan، وكانت النتائج متجانسة.

3- Autocorrelation: باستخدام Durbin-Watson، وكانت القيمة مقبولة.

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS27 تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (5): ملخص النموذج لاختبار الفرضية الأولى

Std. Error	Adjusted R <sup>2</sup>	R <sup>2</sup>	R
0.094103	0.751	0.76	0.872

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي SPSS<sup>27</sup>

يُبين الجدول (5) خلاصة النموذج الإحصائي، إذ وصلت قيمة معامل الارتباط (R) إلى (0.872)، وهذه النسبة تعكس وجود علاقة قوية بين المتغيرات، بما يشير إلى أن النموذج يتمتع بدرجة ترابط عالية. أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.76)، أي أن المتغير المستقل تقلب الأرباح والمتغيرين الضابطين السيولة وحجم المصرف يفسرون ما نسبته (75.1%) من التباين الحاصل في المتغير التابع التمويل بالديون، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تؤكد قدرة النموذج على التفسير بشكل جيد، بينما تعود النسبة المتبقية إلى تأثير عوامل أخرى لم تدخل في التحليل. كذلك يوضح الجدول أن قيمة الانحراف المعياري لخطأ التقدير (Std. Error of the Estimate) بلغت (0.094103)، وهي منخفضة نسبياً، مما يعكس ارتفاع دقة التقديرات الإحصائية، إذ كلما انخفض هذا المؤشر زادت جودة النموذج.

جدول (6): تحليل التباين (ANOVA)

.Sig	F	MS	df	SS	Source
0.001b>	80.327	0.711	3	2.134	Regression
		0.009	76	0.673	Residual
			79	2.807	Total

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي SPSS<sup>27</sup>

يوضح الجدول (6) مخرجات تحليل التباين (ANOVA)، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (80.327)، وهي أعلى من القيمة الجدولية المقدرتها بنحو (2.725) عند درجات حرية (3,76) ومستوى معنوية 5%. كما بلغ مستوى الدلالة (Sig) (0.001)، وهو أقل بكثير من الحد المقبول في الدراسات الاجتماعية والمحدد سلفاً بـ (0.05)، مما يدل على وجود ارتباط معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويبرهن على أن نموذج الانحدار المستخدم يمتلك قدرة على تفسير جزء مهم من التباين، بما يعزز صلاحيته في اختبار الفرضية.

جدول (7): معاملات دالة الانحدار

المتغير	B	Std. Error	Beta	t	.Sig
Constant	-7.525	0.556	—	13.535	
EV	-3.444	1.626	-0.122	-2.119	0.037
CL	-0.027	0.065	-0.025	-0.422	0.674
Size	0.298	0.02	0.849	14.564	

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على البرنامج الاحصائي SPSS27

يبين الجدول (7) معاملات نموذج الانحدار (Coefficients)، حيث بلغت قيمة الحد الثابت في المعادلة (B0) حوالي (-7.525)، وهو ما يمثل القيمة المتوقعة للتمويل بالديون عندما تكون جميع المتغيرات (تقلب الأرباح، السيولة، حجم المصرف) مساوية للصفر. كما وصلت قيمة معامل الانحدار (B1) إلى نحو (-3.444)، مما يوضح تأثير المتغير المستقل (تقلب الأرباح) على المتغير التابع (التمويل بالديون)، وتشير الإشارة السالبة لهذا المعامل إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أن زيادة تقلب الأرباح (EV) بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في التمويل بالديون (DF) مع ثبات المتغيرات الضابطة. كذلك يلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) المصاحبة لاختبار (t) للمتغير المستقل بلغت (0.037)، وهي أقل من مستوى الخطأ المعتمد في الدراسات الاجتماعية والمحدد مسبقاً عند (0.05)، مما يدل على أن بيانات العينة تقدم دليلاً إحصائياً قوياً على قبول فرضية البحث لوجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

فضلاً عن ذلك يوضح الجدول (7) أيضاً أن قيمة ميل الانحدار (B2) بلغت (-0.027)، وهو ما يعكس تأثير المتغير الرقابي (السيولة) على المتغير التابع (التمويل بالديون). وتشير الإشارة السالبة لهذا المعامل إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. كما يظهر أن مستوى الدلالة (Sig) المصاحب لاختبار (t) لهذا المتغير بلغ (0.674)، وهو أكبر بكثير من مستوى الخطأ المقبول في الدراسات الاجتماعية والمحدد مسبقاً عند (0.05)، مما يعني أن تأثيره غير معنوي إحصائياً. أما بالنسبة لمعامل الانحدار (B3) فقد بلغ (0.298)، وهو ما يوضح أثر المتغير الرقابي (حجم المصرف) على المتغير التابع (التمويل بالديون)، وتشير الإشارة الموجبة لهذا المعامل إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين. كما يلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) المرتبطة باختبار (t) لهذا المتغير بلغت (0.001)، وهي أقل من الحد المسموح به عند (0.05)، مما يشير إلى أن أثره معنوي من الناحية الإحصائية.

## 5. الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تقلب الأرباح وهيكل التمويل بالديون، مما يشير إلى أن زيادة تقلب الأرباح تقلل من اعتماد المصارف العراقية على التمويل بالديون.
- 2- تبين أن حجم المصرف يمثل عاملاً مؤثراً ومعنوياً في قرارات التمويل، حيث تميل المصارف الأكبر إلى استخدام التمويل بالديون بشكل أكبر مقارنة بالمصارف الصغيرة.
- 3- لم يكن لمتغير السيولة النقدية أثر معنوي في النموذج الإحصائي، مما يعكس محدودية القياس المستخدم أو خصوصية البيئة المصرفية العراقية التي تقلل من أهمية السيولة في قرارات التمويل.
- 4- أثبتت اختبارات التشخيص الإحصائية (Multicollinearity, Heteroscedasticity, Autocorrelation) أن النموذج المستخدم يتمتع بموثوقية عالية، مما يعزز قوة النتائج الاستدلالية.
- 5- تؤكد الدراسة أن النظريات المالية التقليدية مثل نظرية التدرجية ونظرية المقايضة يمكن أن تفسر جزئياً سلوك المصارف العراقية، لكنها تحتاج إلى تكيف مع خصوصية البيئة المحلية.

## 6. التوصيات

- 1- ضرورة قيام المصارف العراقية بتبني مؤشرات أكثر شمولاً لقياس السيولة، مثل نسبة الأصول السائلة أو نسب السيولة التنظيمية، لتعزيز دقة القرارات التمويلية.
- 2- يوصى البنك المركزي العراقي بتحديث معايير الإفصاح المالي الخاصة بالسيولة والتمويل بما يتماشى مع المعايير الدولية، لتعزيز الشفافية والموثوقية.

- 3- على إدارات المخاطر في المصارف العراقية أن تأخذ تقلب الأرباح كعامل رئيسي عند صياغة سياسات التمويل، لتقليل الاعتماد المفرط على الديون في فترات عدم الاستقرار.
- 4- تشجيع الباحثين على إجراء دراسات مقارنة بين المصارف العراقية ونظيراتها في الأسواق الناشئة، لفهم أعمق لدور السيولة وتقلب الأرباح في قرارات التمويل.
- 5- تعزيز الجانب العملي من خلال إدماج نتائج البحث في خطط تطوير السياسات المصرفية، بما يساهم في تحسين إدارة المخاطر المالية ودعم استدامة القطاع المصرفي العراقي.

### الموافقة الأخلاقية

لا ينطبق على هذا البحث

### تضارب المصالح

يقر المؤلفون بعدم وجود تضارب في المصالح بين الباحثين

### توفر البيانات

ان البيانات التي تدعم نتائج هذه الدراسة متوفرة لدى الباحث المرسل وسوف يقوم بتوفيرها عند الطلب

### بيانات التمويل

لم يتلقى هذا البحث اي تمويل خارجي

### المصادر References

- بلال، السيد حسن، متولي، ضياء محمد. (2024). المتغيرات المعدلة للعلاقة بين تقلب الأرباح وفترة اصدار تقرير المراجعة: دراسة اختبارية على الشركات غير المالية المساهمة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*, 6(2), 85-158.
- الحسناوي، مشتاق يوسف، خلباص، هدى ناظم، حسن، حسين فلاح. (2021). العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، 16(16)، 12-21.
- الشماع، خليل محمد. (1992). الإدارة المالية، ط2، مطبعة الخلود، بغداد.
- محمد، أحمد سليم. (2022). تأثير جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات على العلاقة بين تقلب الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين - دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*, 26(2)، 97-154.
- Adair, T. A. (2006). *Corporate Finance Demystified*. McGraw-Hill Professional.
- Ahmed, A. S., McMartin, A. S., & Safdar, I. (2020). Earnings volatility, ambiguity, and crisis-period stock returns. *Accounting & Finance*, 60(3), 2939–2963.
- Al-Shar, O. Z. A. K., & Dongfang, Q. (2017). Evaluations on the earning quality of listed firms in Jordan. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(4), 21–32.
- Barnes, R. (2002). *Earnings volatility and market valuation: An empirical investigation* (London Business School Accounting Working Paper). SSRN.
- Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F. (2020). *Principles of Corporate Finance* (13th ed.). New York: McGraw-Hill Education.
- Cho, J.-S. (2022). The effect of earnings volatility on stock price delay. *Scientific Annals of Economics and Business*, 69(1), 99–110.
- Dichev, I. D., & Tang, V. W. (2009). Earnings volatility and earnings predictability. *Journal of Accounting and Economics*, 47(1–2), 160–181.
- DeAngelo, H., & Roll, R. (2015). How stable are corporate capital structures? *Journal of Finance*, 70(1), 373–418.
- De Haan, J., & Poghosyan, T. (2012). Bank size, market concentration, and bank earnings volatility in the US. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 22(1), 35–54.
- Ghasemzadeh, M., Heydari, M., & Mansourfar, G. (2019). Earning Volatility, Capital Structure Decisions and Financial Distress by SEM. *Emerging Markets Finance and Trade*, 57(9), 2632–2650.
- Gitman, L. J., & Zutter, C. J. (2012). *Principles of managerial finance* (13th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

- Gole, T., & Sun, T. (2013). *Financial structures and economic outcomes: An empirical analysis* (IMF Working Paper No. 13/121). International Monetary Fund.
- Johnson, R. E. (2001). *Shareholder value: A business experience* (Quantitative Finance Series, 1st ed.). Oxford/Boston: Butterworth-Heinemann.
- Keown, J. & Martin, D. & Petty, J. (2014). *Foundations of Finance The Logic and Practice of Financial Management*, 8th ed, Pearson Education, Inc., USA.
- Khan, S., Bashir, U., Attuwaijri, H. A. S., & Khalid, U. (2023). The capital structure decisions of banks: An evidence from MENA region. *Sage Open*, 13(4), 2–14.
- Kulkarni, P., & Chirputkar, A. V. (2014). Impact of SME listing on capital structure decisions. *Procedia Economics and Finance*, 11, 431–444.
- Mabandla, N. Z., & Marozva, G. (2024). The Effect of Earnings Volatility on Capital Structure: A Case of Oligopolistic Banking Sector. *Global Business Review*, 1–17.
- MacKay, P., & Phillips, G. M. (2005). How does industry affect firm financial structure? *The Review of Financial Studies*, 18(4), 1433–1466.
- Manawar, N. H., & Mohammed, S. S. (2025). The effect of the financial structure on accounting conservatism an applied study of a sample of Iraqi bank listed in the Iraq Stock Exchange Finance, 21(2), 947–960.
- Marsintauli, F., & Pribadi, A. (2023). The Effect of Earnings Volatility, Income Smoothing, Corporate Governance, and Firm Size on Earnings Quality Conventional Banks in Indonesia. In *E3S Web of Conferences*, 388(03027), 1–9.
- McGuigan, J. R., Kretlow, W. J., & Moyer, R. C. (2009). *Contemporary corporate finance* (11th ed.). South-Western Cengage Learning.
- Mohamme, J. H., & Hamid, A. M. (2023). The effect of solvency on the financing structure Analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2020). *Warith Scientific Journal*, 5(16), 92–105.
- Paramasivan, C., & Subramanian, T. (2009). *Financial management* (1st ed.). New Delhi, India: New Age International (P) Ltd.
- Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jordan, B. D. (2004). *Essentials of corporate finance* (4th ed.). McGraw-Hill/Irwin.
- Sivalingam, L., & Kengatharan, L. (2018). Capital Structure and Financial Performance: A Study on Commercial Banks in Sri Lanka. *Asian Economic and Financial Review*, 8(5): 586–598.